



المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع

مجلس الجلسة الرابعة

المعقودة يوم السبت ٥ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢ كانون ثاني ١٩٧١ م

(الجلد ١٦)

العدد (٤)

خزائن الامانة

سنة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) ٢١٧
- ٢ - الاستماع الى بيان الحكومة الوزاري لدولة رئيس الوزراء دولة السيد وصفي التل ٢١٧
- ٣ - تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة ٢٢٤
(تقرر الساعة العاشرة)
من صباح الاثنين ١٩٧١/١/٤

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٧١/١/٢ برئاسة معالي السيد كاهل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذراً السادة : امين مجيد ، مصباح الكاظمي ، حنا بنورة ، ادوارد خيس ، موسى عابده ، رمضان حجه ، محمد ابو صبيح ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، حفطي ملحيس ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وتغيب بدون معذرة السادة : محمود الروملي ، وعبد السلام العمري . وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع . معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الانشاء والتعمير .

معالي السيد احمد الاوزي وزير المالية . معالي السيد عبدالله صلاح وزير الخارجية . معالي الدكتور عبد السلام الحايي وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فواز الروسان وزير العدلية . معالي السيد مازن العجلوني وزير الداخلية .

معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار .

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية .

معالي السيد عمر النابلسي وزير الاقتصاد الوطني . معالي المهندس محمد خلف وزير المواصلات .

معالي السيد ابراهيم الحباشنة وزير النقل . معالي للدكتور محمد البشير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور اسحق الفرسان وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد مصطفى دودين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلم افتتاح الجلسة . (بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم : - ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد وصفي التل .

السيد الرئيس :

والآن ادعو دولة الرئيس لتلاوة البيان .

السيد رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الامين

عطوفة الرئيس .

حضرات النواب المحترمين

احيكم اطيب تحية ، ويشرفني ان ابدا بالاعراب عن اعتزازي ، بالثقة الغالية ، التي حباها بها جلالة الملك المعظم ، عندما شرفني بحمل الأمانة ورئاسة الوزارة في هذه المرحلة بالذات ، من حياة بلدنا العربي المكافح ، وامتنا العربية الماجدة . ويسعدني ان ارفع لجلالته باسمي وبالنباة عن زملائي الوزراء الذين تصدوا لحمل المسؤولية معي ، اصدق الشكر واعظم الولاء ، وان ابادر فأقرر بان ادراكنا لعظم المسؤوليات وجسامة التبعات لا يعدله الا عزمنا على اقيام بتلك المسؤوليات وتصميمنا على تحمل تلك التبعات ، متعاونين في ذلك الى ابعد حدود التعاون ، مع مجلسكم الموقر ومع سائر الاخوة المواطنين في كل ما يعود على بلدنا وشعبنا ، وامتنا وقضيتنا ، بالنفع والخير .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد جاء كتاب التكليف السامي لهذه الوزارة ، واضح الاهداف والغايات جلي المعالم والانياسات ، ولئن تضمن المبادئ العامة لخطة الوزارة وعملها ، فقد اشتمل ايضا على المبادئ الوطنية التي تركز عليها مسيرة الحكم في بلدنا ، باستمرار . واذا كان من الطبيعي ان يسكون واجب

الحكومة الاول هو ترجمة كتاب التكليف السامي الى برامج عمل متصلة ومتواصلة وخطط تنفيذية وتطبيقية في سائر مجالات الخدمة والبناء والاعمار . فاني ارى ان من واجبي ان اقرر في مستهل بيان حكومتي الوزاري ، وفي مجلسكم الموقر هذا ، ان يبين لنا ياتي بفتوحات في الخطط والبرامج ، واننا ، كوزارة . لن نأتي بالخوارق ولا بالمعجزات .

ان الحكومة يا حضرات النواب المحترمين ، لن تنزل في طريق الاسراف بالوعود . فهي تؤثر ان تتعهد بالقليل الذي تقوى على تنفيذه كله على ان تعد بالكثير الذي لا تستطيع تنفيذه بمجموعه . ومع ذلك ، فانها تؤمن بان انجازات هامة وعديدة يمكن ان تتحقق ، اذا ما توفر للمطامح والآمال الأردنية ما ينبغي ان يتوفر لها من شروط واسباب .

ان الحدث الاول لهذه الحكومة . والخط العريض لسياستها وخططها في كل ميدان ، يتركز ويتمثلان في كلمة واحدة وعنوان واحد هو : المعركة . فالمعركة هي عنوان الوجود الأردني بأسره . وهي عنوان لا يميز الوجود الأردني عن غيره من انماط الوجود الاخرى فحسب ، وانما هو الذي يحدد مضمون ذلك الوجود ويكسبه حقيقته ومعناه . وعندما تصبح المعركة عنوانا لحياة كل مواطن منا ، مهما كان موقعه ، فان النصر في المعركة يصبح حتمية . واذا عرفنا بان معركتنا في هذا البلد ، كمعركة امتنا في كل قطر من اقطارها هي معركة نصر او فناء ، تضاعف ايماننا بان في طليعة مركات الحكم هو الوصول بانفسنا جميعا في هذا البلد ، الى الحالة التي تصبح فيها المعركة عنوان الوجود ، وعنوان العمل ، وعنوان الانتاج ، على كل صعيد ، وفي كل ميدان .

هذه هي المعركة

البلد والتضحية من جانبنا بكل شيء من أجل الحركة وفي سبيل النصر .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان العدة الاساسية في الحركة الفلسفة التي يخوضها بلدنا هي قيام الوحدة الوطنية الصافية الحالية من انحرافات الاقليمية والطبقية والطائفية ، وبناء الجبهة الداخلية المتماسكة ، فواء عنناق البندقية ، في يد الجندي والفدائي . هناك .. على النار والدماء ينبغي ان يقوم عناق المولود ، في يد اسرة الفدائي والجندي هنا .. على خط الاعمار والبناء . ان كل قروض العالم ومساعداته ، لا تكفي لبناء الوطن وتشيدته . وانما يبني الوطن ويشاد ، بعرق المواطنين وتضحياتهم . ويسواعدهم الملتفة ، وعزائهم المتحدة . بسهرهم الدائب وتعبهم الموصول ، بارادتهم التي لا تقهر ، وابعائهم الذي لا يضعف ولا يلين .

ان الوحدة الوطنية ، ليست مجرد شعار يطلق في المناسبات ولكنها هدف مقدس ، تفرضه طبيعة الحركة التي نخوضها ضد اعدائنا . كذلك فان الجبهة الداخلية ، ليست مجرد تعبير تردده اللسان والاقلام ، ولكنها محصلة جهود لا تعد ولا تحصى ، تنطلق من كل اتجاه ، وتتواجد على كل صعيد ويسهم في خلقها وتكوينها كل مواطن .

الا ان الوحدة الوطنية ، كالجبهة الداخلية ، ستظل بعيدة عن اي مضمون حقيقي ، وقادرة فاعلة ، ما لم تتوفر بالعمل لا بالقول ، وفي كل نية من نبضات الحياة العامة في الاردن الغالي ، سيادة حقيقية للنظام والقانون ، وغزارة دائمة في الانتاج وتمسكا غلصا بالاهداف القومية العليا .

ولعل هذا المنطلق الاساسي من مطلقات الحكم كما نفهمه ، ونؤمن به ، هو الذي ضاعف جهودنا وقوى عزائمنا ونحن نتصدى الفتنة العمياء التي اجتاحت بلدنا قبل بضعة شهور ، ولما خلفته في مسيرتنا المباركة من آثار . ولقد توصلنا ، بمن الله وكرمه ، الى كل ما يكفل حقن الدماء ووقف الصدام بين الاخوة وازالة اسباب الخلاف ، واكثر من ذلك ، فلقد توصلنا ، الى كل ما يرد المسيرة الاردنية برمتها الى طريقها الصحيح ، ويعيدها الى مركزاتها وقناعاتها الاصلية الثابتة ، ويرسم لها ، طريقها واهدافها بدقة ووضوح . ان اتفاقية القاهرة التي وقها القادة العرب بتاريخ ٢٧-٩-٧٠ واتفاقية عمان التي تم توقيعها بتاريخ ١٣-١٠-٧٠ والملاحق والبروتوكولات والقرارات المتعلقة بهما ، كل هذه الوثائق تشكل نقاط التحول التي تصوب الخطأ وتقوم الاعوجاج وتطرد الانحراف وهي المنعطف الرئيسي الذي ينبغي علينا ان ننطلق منه في المسيرة المباركة الموحدة ، نحو اهدافنا المباركة الواحدة .

نريد ان يكون واضحا بعد الآن : للمواطنين في بلدنا ، وللناس في هذا العالم ، للمؤمنين الواثقين والمشككين الوصوليين ، للاخوة الاشقاء واللاجئين الغريباء ، للصادقين الطيبين من الاصديقاء ، والالقاء الحافدين من الاعضاء ، ان الحكومة عازمة ليس فقط على احترام تلك الاتفاقيات ، وكل ما تفرع عنها ، وانما هل تنفيذها نصا وروحا ، وعلى النظر الى كل ما تم التوصل اليه حتى الآن ، على اساس الى البداية ، والقاعدة ، لأقامة المزيد والمزيد من الوحدة الوطنية التي تتوجها وحدة السلاح والفضال والمهدف فوق الارض الاردنية والمزيد والمزيد من التعاون والتعااض العربي ، اللذين يتوجهما

١- مرتكز « الرسالة العربية » وهي رسالة تنطلق من صفاء عروبة هذا البلد ، وتنحدر من ورائته للثورة العربية الكبرى . اننا في الوقت الذي يجب ان نرفض فيه ان نجعل دورنا في العالم العربي دور « الانتكالي » او « المنفعل » . فاننا كذلك يجب ان لا نتردى في مواقف تجعل من السهل حتى على اولئك الذين ثبتت اذانتهم ، وانكشف فقرهم الخلقي والفكري . ان يهتمونا بما ليس قينسا ، وليس من شيمنا وخصالنا . وعلى الرغم من ان هم الحكم الاول ، في تحركه لتحقيق رسالة « الوحدة والحرية والحياة الافضل » ينبغي ان يكون التفاهم والاتفاق والتلاقي فان من الواجب ان يقيم الحكم كل خطواته على اساس من الوضوح والشفقة والاخلاص . والحفاظ على شخصية الاردن العربي وذاتية القومية .

٢- مرتكز الفكر ، ولا يعني ذلك بالضرورة الوقوع في العقدة التي تطرحها كلمة « الشباب » . فالانتماء الفكري ليس مرهونا بسن معينة ، مثلما انه ليس مرهونا بفترة او طبقة معينة من الناس . ان اسوأ انواع الحكم في هذا العالم ، هو الذي لا يعرف ما يريد ، ولا يمتلك اهدافا . يسعى الى تحقيقها . وعندما يتحول الحكم الى عصاية او الى تكية ... او الى اضحوكة وهزءة في اعين الكثيرين وليس غير الفكر والمعرفة ، وسيلة لتحديد اهداف الحكم ورسمها ، وقيادة خطاه نحو تحقيقها في اطار من الوعي وعلى اساس راسخ من مفاهيم التقدم .

٣- مرتكز « الآفاق الجديدة » اذ ان الخطر الآفات التي تؤدي عادة الى تآكل الحكم في اي بلد ، هي « القوقمة » او « التصحير » فحين

ان المواطن الذي يعيش في امن حقيقي ، هو وحده القادر على العطاء وبالتالي يعرف كيف يموت بشجاعة في سبيل بلده وقضيته ، اما المواطن الذي يعيش في الرعب والقوضى ، فلا يملك شيئا يعطيه لبلده او قضيته ، او حتى لاحد من الناس . فمن غير النظام والقانون لا يمكن لاي مجتمع في هذا العالم ان يؤمن لمواطنيه امنا حقيقيا . ومن غير الامن الحقيقي لا يمكن لاي شعب ان يبني قوة انتاجية قادرة . ومن هنا فان في طبيعة مسؤوليات هذه الوزارة العمل على تعميق معنى النظام وتجسيد سيادة القانون في حياتنا العامة واشاعة الامن في كافة ربوع الوطن . وليست القوة هي العدة الوحيدة التي يتخذها الحكم لتحقيق تلك الغاية . انما عدتنا الحقيقية هي في وعي المواطن وادراكه ، في ايمانه بنفسه وبلده . وقضيته ، وفي تصميمه على ان يبني لا ان يهدم ، وان يعطي لا ان يأخذ وبالتالي : ان يتنصر لا ان ينهزم بعد الآن . فعندما يصبح القانون والنظام الاطار الثابت الذي ينظم اعمالنا وخطواتنا ، وعندما ندفع في التاجنا الى اقصى حد تبيحه طاقاتنا البشرية وقدراتنا الانسانية ، وعندما نفعل ذلك جميعا : الجندي والفدائي ، والمعلم ، فاننا نكون قد وضعنا اقدامنا على الطريق التي تؤدي بنا الى اهدافنا : في النصر والتحرير .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الجوانب الاساسية لخطة الحكومة في العمل تقوم على المراكز الرئيسية التالية لفلسفة الحكم التي تؤمن بها هذه الوزارة :-

هذه هي الاصل

اطارات معينة، وحدود معينة، ومفاهيم معينة. ولعل تلك القوقعة وذلك التحجر، هما خير سداد يساعد على تكاثر الفساد واستئراء الانتهاز وانتشار الارتزاق، وتغرد الجهل، وتسلب الانحراف.

٤ - مرتكز « الروية والشجاعة والحكمة » ان زيف بعض الشعارات، يجب ان لا يوجب عنا حقيقة قيام حركة ثورية في مجتمعنا وفي المجتمعات العربية الاخرى، وفي مجتمعات العالم المختلفة. كذلك فان حبنا للاردن، واعتزازنا بالتراث والتقاليد، يجب ان لا تقعدنا عن ملاقة النداءات الانجابية لروح العصر، ومواجهتها بما تتطلبه من تكيف صادق وتطور حقيقي سليم. الا ان قراراتنا ومواقفنا، وبالتالي معاركنا يجب ان لا تنحني في اية حالة، مبصرة او مرتجلة، او جاهلة.

٥ - مرتكز « الحكم الحديث » فلقد قيل الكثير عن التخلّف تمد من الكثير « تخلف » الامة العربية، وعن كون ذلك التخلّف واحدا من اهم الاسباب التي كنت وراء الهزائم المتلاحقة، التي حلت بالعرب في معاركهم وصراعاتهم ضد اعدائهم. ولكن الشيء القليل فقط، قيل عن مظاهر ذلك التخلّف واسبابه، في كل بلد عربي على حدة، ونحن هنا في الاردن، نحمل مسن التخلّف مثلما يحمل اخواننا واشقاؤنا... وعلى الحكم ان ينضو عن الحياة الاردنية كل ثيابه البالية وينزعها عنها. مثلما عليه ان يعيد خلق تلك الحياة بل ان يعيد خلق الفرد فوق ارضنا، بكل ما في يده من وسائل وطرائق. وعليه ان يبدأ بخلق « الدولة الحديثة » في الاردن المعاصر.

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان في طليعة الواجبات الرئيسية للحكومة احاطة قواتنا المسلحة باقصى درجات الدعم والتأييد واحاطتها بقلوبنا وافئدتنا، حتى تتمكن تلك القوات من اداء واجباتها المقدسة في الدفاع عن الوطن الغالي والاستعداد لخوض معركة التحرير، والى جانب حرص الحكومة المطلق على توفير كل ما تحتاجه القوات الاردنية المسلحة، في ميادين التسليح والتجهيز والاعداد، فان الحكومة ستحرص دوما على ان توفر للجندى الرابض بمواجهة العدو وفي المواقع الامامية الايمان بان من ورائه قلب الشعب كله، يحوطه بالحب والتقدير، وجهد امته كلها، تدعّمه بالمال والسلاح.

كذلك فستعتمد الحكومة الى تطوير الجهاز الاداري في الدولة وتنظيمه وزيادة فعاليته. فالطاقة البشرية القديرة الواعية الامينة هي عنوان التقدم والرفي، مثلما انها من اهم مقومات النصر في صراعاتنا ومعاركنا ضد اعدائنا.

وفي الوقت الذي اوتر ان لا ادخل في تفصيل برامج العمل في الميادين الداخلية، في بياني هذا، فاني ارجو ان اعلن ان خطة الحكومة ستوزع على المجلس الكريم لتكون مكتملة للصورة العامة التي اشتمل عليها البيان.

ان اهم معالم هذه الخطة الوزارية في الميدان الداخلي تتركز على :-

١ - الحرية والعدل وتكافؤ الفرص.

٢ - حق كل مواطن في العلم والتأنيب الطبية والطريق والماء والكهرباء والماتف والخدمة البريدية.

٣ - توفير الارض لمن يريد بها فلاحية واستغلالا وضمن تخطيط زراعي وتسويقي محكم.

٤ - ضمان حق العامل في العمل ضمن وجوب تهيئة الظروف العادلة الكريمة للعمل والعمال والايمان بان حق المواطن في العمل كحقه في الحياة والحرية.

٥ - حق المواطن في ان يمتلك بيتا وواجب الدولة بتأمين كافة التسهيلات والاساليب لتحقيق ذلك.

٦ - التأمين الاجتماعي العام.

٧ - استغلال كافة الموارد والثروات والطاقات في هذا البلد لزيادة الانتاج وعلى احكم وانجح صورة ممكنة.

ان هذه الركائز والاهداف التي يستهدفها العمل الداخلي، والحلجات ستؤمن حسب الامكانيات المالية المتوفرة وضمن تخطيط عادل للاولويات. مبني على دراسة موضوعية للاحتياجات ولولاياتها وبالطبع سيستدعي ذلك نظرة قاسية جديدة على الاتفاقيات بحيث تزول ثباتها النفقات الترفيفية والكمالية ويؤكد ان مال الدولة لن تطله يد التبذير او الاسراف او الضياع او الجباية، ويستدعي ذلك نظرة جديدة على واردات الدولة ومستواها وطرق تحصيلها.

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان جميع منطلقات الحكم ومراكزه تنصل بالمعركة الديمقراطية والديمقراطية، اولى ارتباطها، لقد كانت القضية العربية وستظل هم الاردن وشغله الشاغل، مثلما كانت القضية الفلسطينية بالنسبة للاردن

وستظل شغلها الشاغل حتى يكتم لها الظفر. وعلى الرغم من ان مأساة الشعب الفلسطيني ليست عندنا في الاردن مأساة شعب شقيق وانما هي مأساة الاردن وشعبه اولا واخيرا، فاننا نعود وتؤكد تمسك الحكومة بقضية حق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه وحقه في تقرير مصيره. وان القول بقرار مجلس الامن الدولي الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، او مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة لانغني، ويجب ان لا تنفي المساس بشيء من الحقوق الاساسية المقدسة للشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال بالذات، فان الحكومة ترى في مشروع الدولة الفلسطينية التي يدور حولها الخمس والحديث، ضربة لمعنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي، وخطة على طريق تصفية القضية الفلسطينية ومن هنا فان الحكومة لا تكتفي فقط برفض ذلك المشروع واستنكاره، وانما هي تعمل بكل قوة لاحباط ذلك المشروع، في المواجهة، بكل ما تملك من وسائل وطرائق. كما وستمدد الحكومة بالتعاون الوثيق مع اشقائنا لقطع الطريق على مكر العدو وتخطيطه الرهيب، ومؤامراته المدمرة.

(تصفيق)

ان التعاون العربي والتعاقد العربي والعربي العربي المشترك، كل ذلك حتمية واجبة. تهرضها المعركة، ولا مجال عندنا في هذا البلد، للتشكيك في ذلك او تجاهله او التهاون عنه، ان الايمان بتلك الحتمية يستند الى القناعات والمرتكرات التي يشتمل عليها الوجود الاردني برمته وينطوي عليها، ولذلك فان الحكومة لتأزمه على المشي بالتعاون العربي مع كل الاشقاء والتعاقد العربي بين كل الاخوة، والتعاون العربي المشترك الى ابعد الحدود.

هذه هي النص

ان سياسة الحكومة تجاه الدول العربية المستعملة الشقيقة تقوم على الثقة والاحترام والاخوة الصادقة ومستمر الحكومة في هذا المجال على هدى قرارات مؤتمرات القمة المتعاقبة ، ووفق ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات مجلسها والمؤتمرات المنبثقة عنها ، كما ان الحكومة تؤمن ، كما يؤمن كل فرد في هذا الشعب ، بان الاردن جزء لا يتجزأ من الامة العربية وان من واجباته الاساسية السير نحو تحقيق الوحدة العربية لانها سبيل المنعة والقوة والرخاء ، لنا وللعرب اجمعين ، وهي الوسيلة الوحيدة المثل لمعالجة الاخطار الداهية ، واحقاق الحق العربي ، واعلاء شأننا بين الامم . وان الحكومة لتتظعن الطاول والأيدي الى الاتحاد الرياضي الذي اعلن عنه بين الدول العربية الاربع الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة ، والسودان ، وليبيا ، وسوريا ، ونحن نرجو لهذا المرفوع التوفيق والنجاح ، ليكون لواء للوحدة العربية الشاملة ، مثلما ان وحدة الاردن بسلامته نموذج عملي لكل خطوة وحدوية عربية .

كما ان الحكومة ستولي عناية خصاصة لعلاقات الاخوة التي تربط الاردن بالدول الاسلامية وتستعي الى تمتين علاقته بهذه الدول لكسب مزيد من الدعم لقضيتنا فلسطين ولعركتنا مع الصهيونية والاستعمار ، وسنحاول بصورة خاصة تمكين العلاقة مع الدول الاسلامية في المشرق واورشليم لتوطين الفرصة على اسرائيل من ان تشويش هذه العلاقة ، واستغلالها عبرا لطاقت الامة الاسلامية في خدمة قضايانا المصرية وفي مقدمتها قضيتنا فلسطين . والحكومة في هذا المجال تذكركم بالفكر والانتان مواقف الباكستان العديدة والخيرة التي ولتها معنا في المجالات المحلية والدولية .

واما علاقاتنا مع الدول الاخرى فمستمدة من مواقف تلك الدول من صراخنا ضد عدائنا ، ومن نظرتها للحق العربي في فلسطين . فنحن نصادق من يصادقنا ويصادق امتنا وقضيتنا المقدسة ولعادي من يعادينا ويعادي امتنا وقضيتنا المقدسة .

ان احترام ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وشوكة حقوق الانسان ، وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز هي الاطار الواسع الذي سيظل ينظم علاقاتنا الخارجية وسوف ننصر كل الجهود الرامية الى نصرة الحق ، ونشر الوية الحرة وخدمة السلام القائم على العدل ، في ربوع الارض .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

هذا هو في كلمات يائنسا الوزاري الذي تقدم به اليكم طالبين الثقة على اساسه . واذا كان تحويله الى حقائق ومنجزات يحتاج من الحكومة الى لية صادقة وحزم هائم وجهد موصول ، فانه يحتاج كذلك الى تعاون الجميع واسهامهم مع الحكومة في كل خطوة اساسية تشتمل عليهما المراحل المقبلة . وسيكون تعاون مجلسكم الموقر في طليعة ما نامله الحكومة وتطلع اليه .

وقتنا الله جميعاً لخدمة بلدنا العالي ، وامتنا الماجدة في ظل صاحب الجلالة ، الملك القائد ، الحسين العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفحوا حاد)

٣ - تحديد موعد مناقشة البيان الوزاري للحكومة وطرح الثقة

السيد الرئيس :

ما رأيكم يوم الثلاثاء

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا ارى الخميس

الشيخ الجازي نائب بدو الجنوب :

السبت احسن

السيد العظم نائب معان :

وسط الخميس

(اصوات الاربعاء ، الاربعاء)

السيد الرئيس :

موافقين على الاربعاء

السيد مقلح نائب عمان :

بعض الاخوان بحاجة الى العودة الى الضفة الغربية يوم الاثنين انسب ،

السيد الرئيس :

في هناك مسألة مهمة جداً أرجوكم اخواني ، هنا يوجد اخوان توابنا حضروا من الضفة الغربية لذلك أرجو ان توافقوا النظر في هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن .

السيد المعايطة نائب الكرك :

الاثنين يا معالي الرئيس

السيد ابو جابر نائب عمان :

يوم الاثنين خلص

الشيخ جمو نائب عمان :

اذا كنتم مستعجلين فنحن مستعجلين للمناقشة الآن لانه وافقنا على الاربعاء وغير الكلام اذن الآن سنناقشه .

السيد الفارز نائب بدو الوسط :

اسمحوا لنا بفترة لدراسته لهذا اقترح يوم الاربعاء .

السيد الرئيس :

هل توافقون على يوم الاثنين

السيد ابو الز نائب معان :

خلوا رأي الحكومة

السيد الرئيس :

ارى ان اتجاه الاكثرية ليوم الاثنين فهل يوافق المجلس على ان تكون المناقشة يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحاً .

الجميع : موافقون

٤ - اقتراح برغبة رقم « ٦ »

السيد الرئيس :

يقبل الاقتراح رقم (٦) المقدم من النائب السيد محمد الحاج عبدالله .

السيد الامين العام :

ورد الاقتراح التالي من النائب المحترم السيد محمد الحاج عبدالله .

هذه هي المادة

اقتراح برغبة رقم (٦)
تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حيث ان مقتضيات الظروف الراهنة تستدعي ان يكون مجلس النواب ملماً في جميع نواحي حياتنا في قطاعاتها المختلفة، لهذا فاني اقترح ان تشكل لجنة في مجلس النواب تحت اسم (لجنة شؤون الامن الوطني) لمتابعة قضايا المواطنين المتعلقة بطبيعة مسؤوليات قواتنا المسلحة وامن العام.

ونتمنى قبول فائق الاحترام.

نائب محافظة اربد

محمد الحاج عبدالله

السيد الرئيس :

هل نحيله الى اللجنة الادارية

السيد البطاينة نائب اربد :

اؤيد هذا الاقتراح وارجو ان يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الرئيس :

هل توافقوا على احالته الى اللجنة الادارية

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

لا زروم لاحالته للجنة الادارية لانه يتعلق بتشكيل لجنة ومن حق هذا المجلس ان يشكل لجان مؤقتة اذا كانت الظروف تقتضي بذلك.

السيد الرئيس :

في المرة السابقة ووفق على احالة مثل هذه الاقتراحات على اللجنة الادارية.

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

النظام الداخلي يوضح كيفية تشكيل الاجان المؤقتة.

السيد الجازي نائب بدو الجنوب :

جميع الاقتراحات تحال الى اللجنة الادارية.

الشيخ جمو نائب عمان :

اللجنة الادارية للاشكاوي.

السيد البخيت نائب عمان :

نحن في هذا المجلس لنا نظام داخلي يحدد سير اعمالنا حتى تكون مفيدة ان هذا النظام فيما يتعلق بالاقتراحات نجاء النص كما يلي (اذا قدم نائب او اكثر اقتراحاً لهذا المجلس يقدم الى السكرتيرية والسكرتيرية تطرح هذا الاقتراح على مسامع المجلس والمجلس له الحق ان يحيل هذا الاقتراح الى اللجنة الادارية وبعد ذلك ، حينئذ تقدم اللجنة الادارية توصيتها الى هذا المجلس فالمجلس له الحق ان يحيل هذا الاقتراح بالذات اذا كان يتعلق بالقوانين الى اللجنة القانونية والامور المالية الى اللجنة المالية والامور السياسية الى لجنة الشؤون الخارجية وما يتعلق بالقضايا الادارية يحال الى اللجنة الادارية وبعد ان يقدم اقتراح بهذا الشكل وبعد ذلك يحال الاقتراح الى الحكومة والحكومة لها الحق في الاجابة خلال ثلاثة اشهر الا اذا رأي المجلس ان يفسر هذه المادة واذا اردنا ان ننفذ بالنظام الداخلي فيجب ان يحال الى اللجنة الادارية وبعد ان تقدم اللجنة الادارية توصية للمجلس يحال الى اللجنة المختصة.

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

الواقع انه مسا ورد على لسان الزميل يخصص بالاقتراحات برغبة ولكن هناك نص خاص بتشكيل الاجان في النظام الداخلي يقول ان لجان المجلس هي المالية والقانونية ويضيف الى ذلك مادة اخرى وفي الحالات الضرورية يستطيع المجلس ان يشكل لجان اخرى وهذا الاقتراح ليس برغبة بل اقتراح لتشكيل لجنة اريد ان اقول يجب على المجلس بشكل لجنة اذ ارى المجلس ان تشكل هذه اللجنة ضروري فنحن ان نبحث الآن ويشكلها واذا رأى انها غير ضرورية فيصرف النظر عنها.

السيد المانع نائب عمان :

لتتوفيق بين قول النائب الدكتور الريماوي وبين اقوال النائب سليم بك البخيت ارى المجلس له ثلاثة لجان منصوص عنها في النظام والمجلس ان يؤلف لجان اخرى على حسب مقتضيات ومتطلبات البلد وانما المادة (٩٠) جاءت وحددت كيفية وضع هذا الاقتراح برغبة والتقدم بطلب تأليف لجنة بخلاف الاجان الثلاثة اقترح برغبة لا شك فيه وانما تحال الى اللجنة الادارية امر لابد عنه والامر الثاني بموجب المادة (٩٠) من النظام الداخلي تقول يحال الموضوع بعد عودته من اللجنة الادارية الى المجلس يحال الى الجهة المختصة والجهة المختصة بهذا الموضوع هو المجلس بنفسه ولذلك لا بد من احالته الى اللجنة الادارية وبالتالي تعطي رأياً بالموضوع ويحال الى المجلس ثانية ليقرر دون ان يحال هذا الرأي الى المجلس.

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة الاقتراح الى

اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون.

٥ - مقرارات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

ارجو من مقرر اللجنة القانونية السيد سليمان القضاء الحضور الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة القانونية.

(١)

قرار رقم « ٥ »

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٤ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الملقح وحضور السادة اصحاب المعالي والمطوفة المقرر سليمان القضاء والاعضاء : سابا العكشه ، بشارة غصيب ، عبد الوهاب الحياي ، خالد الحاج حسن ، سليم البخيت ، عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني ، اميل الغوري ، رزق البطاينة . ونظرت بمشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧٠ . وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله معدلاً بالشكل التالي . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

مادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة (٢) يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل واي تعديل آخر سابق طرأ عليها ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠ :-

١ - يعين موظفو المجلس ، ويجرى ترقيتهم وتحديد رواتبهم وانهاء خدماتهم وسائر ما يتعلق بهم

هكذا في الأصل

من الشؤون بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به على أن تعتبر التعيينات السابقة قانونية وكأنها تمت بمقتضاه وإن لا يؤثر ذلك على رواتب الموظفين المصنفين القائمين على رأس عملهم . عند نفاذ هذا القانون .

وعلى أن يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والأمين العام صلاحيات وكيل الوزارة للاغراض المقصودة في النظام المذكور .

ب- تعتبر خدمات الموظفين المصنفين لدى المجلس والدوائر والمشاريع التابعة له والتي سبقت نفاذ هذا القانون سواء اكان هؤلاء الموظفين لم يزالوا قائمين على رأس اعمالهم او المنقولين منهم الى وظائف حكومية مصنفة ، تعتبر خدمات تابعة للتقاعد على حساب الخزينة العامة ويطبق عليهم قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ او اي تشريع آخر يبدله او يحل محله وذلك من تاريخ تعيينهم في وظائف مصنفة .

ج - تعتبر خدمات الموظفين لدى المجلس والدوائر والمشاريع التابعة له سواء اكانوا مصنفين او غير مصنفين المنتهية خدماتهم قبل نفاذ هذا القانون تعتبر خدمة تابعة للتقاعد عند التحاقهم باية خدمة تابعة للتقاعد وتضم الى خدماتهم التابعة للتقاعد .

د - يشترط في الحائزين الواردتين في الفقرتين (بوج) ان لا تزيد المدة التي تحسب من هذه الخدمات تابعة للتقاعد عن عشر سنوات وبشرط ان تؤدي عائلات التقاعد المستحقة عن المدة التي تحسب لهم تابعة للتقاعد الى صندوق الخزينة .

السيد الرئيس :

هل لاحد ملاحظات على هذا القانون ؟

دولة رئيس الوزراء :

انا ارجو المجلس الكريم تأجيل النظر في هذا القانون واعادته الى الحكومة لاعادة النظر فيه .

قضايا التقاعد وقانون التقاعد ومعضلات التقاعد ومن هذا الشكل تحتاج الى دراسة اعمق ورجائي من المجلس الكريم ان لا يت بهذا القانون وان يعيده الى الحكومة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اعادته للحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ولما يسلي لص القانون بالصيغة التي قرر المجلس اعادته فيها للحكومة لاعادة دراسته) .

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون الملحق بالقانون ١٩٦٩

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٠/١/٢٤/البند (١)	بقي ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصولي واني تعديل آخر سابق طرأ عليها ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠ - ١ - يعين الموظفون في المجلس حسب الوزارة التي تقرر طلبة الغاية ويجري تعيينهم وروافعهم وانهاء خدماتهم وسائر ما يتعلق بهم من القوانين بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به على ان يمارس نائب رئيس المجلس الاعمار صلاحيات الوزير والأمين العام صلاحيات وكيل الوزارة الاقر ارض القمودة في النظام المذكور . ب - تعتبر خدمات الموظفين المصنفين في المجلس القائمين على رأس اعمالهم والقرنين الى وظائف حكومية مصنفة عند نفاذ هذا القانون خدمات تابعة للتقاعد على حساب الخزانة العامة ويطبق عليها قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي تشريع آخر يبدله او يحل محله من تاريخ تعيينهم في وظائف مصنفة في المجلس على ان تؤدي عائلات التقاعد المستحقة عن تلك الخدمات الى صندوق الخزينة .	نص المادة (١٠) يعين الموظفون في المجلس حسب الوزارة التي تقرر طلبة الغاية ويجري تعيينهم وروافعهم وانهاء خدماتهم وسائر ما يتعلق بهم من القوانين بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به على ان يمارس نائب رئيس المجلس الاعمار صلاحيات الوزير والأمين العام صلاحيات وكيل الوزارة الاقر ارض القمودة في النظام المذكور . ب - تعتبر خدمات الموظفين المصنفين في المجلس القائمين على رأس اعمالهم والقرنين الى وظائف حكومية مصنفة عند نفاذ هذا القانون خدمات تابعة للتقاعد على حساب الخزانة العامة ويطبق عليها قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي تشريع آخر يبدله او يحل محله من تاريخ تعيينهم في وظائف مصنفة في المجلس على ان تؤدي عائلات التقاعد المستحقة عن تلك الخدمات الى صندوق الخزينة .

مجلس النواب

الاسباب الموجبة لمشروع قانون مجلس الاعمار المعدل

لما كان مجلس الاعمار هو الهيئة المركزية التي تقوم بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، فقد اعتمد في تنظيم اجهزته وتعيين موظفيه على جلب الكفاءات العلمية وحاول جاهدا بمختلف التشريعات التي سنّها والتي يعالج فيها شؤون موظفيه الاحتفاظ بهذه الكفاءات وتطويرها ، ولما لم يكن للخدمة في مجلس الاعمار اية ضمانات يشعر الموظف معها بالاستقرار اسوة بما يتمتع به موظفو الحكومة وخصص بالذكر هنا الحقوق التقاعدية ، فقد قام قسم كبير من موظفي المجلس الذين يتمتعون بكفاءات عالية بترك المجلس في السنوات الاخيرة المتعاقبة لعدم وجود مثل هذه الضمانات .

هذا ولما كان بعض المؤسسات التي انبثقت عن المجلس قد اخضعت خدمات موظفيها للتقاعد بقوانين كصندوق قروض البلديات والقرى ومؤسسة الاقراض الزراعي وسلطة المصادرات الطبيعية وبشكل حافظ فيه هذه القوانين على كافة الحقوق المكتسبة للموظفين من حيث الراتب ومدة الخدمة ... الخ .

ان منح هذه الامتيازات لموظفي هذه المؤسسات المنبثقة عن المجلس ليجعل من الضرورة بمكان مساواة الدائرة الام بالمؤسسات المشار اليها .

لذا وحتى يتمكن المجلس من الاحتفاظ بما لديه من الكفاءات وجلب المزيد منها من اجل القيام بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه فقد تم وضع هذا التشريع .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصلي واي تعديل آخر سابق طرأ عليها ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠

أ - يعين الموظفون في المجلس حسب الموازنة التي تقرر لهذه الغاية ويجري تعيينهم وترقيتهم وتحديد رواتبهم وانتهاء خدماتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به على ان يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة للاغراض المقصودة في النظام المذكور .

ب - تعتبر خدمات الموظفين المصنفين في المجلس القائمين على رأس اعمالهم والمسؤولين الى وظائف حكومية مصنفة عند نفاذ هذا القانون خدمات تابعة للتقاعد على حساب الخزنة العامة ويطبق عليها قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي تشريع آخر يعدله او يخل حله من تاريخ تبينهم في وظائف مصنفة في المجلس على ان تؤدي عائدات التقاعد المستحقة عن تلك الخدمات الى صندوق الخزينة .

(ب)

السيد المقرر :-

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣ بحضور اصحاب المعالي والمطوقة السادة رئيس اللجنة رياض المفلح ، والمقرر سليمان القضاة والاعضاء ساياب العكشة ، وزكي البطاينة ، عبد الباقي جمو ، بشارة غصيب ، سليم البيخيت . ونظرت بالاقترح برغبة رقم (١) لسنة ١٩٧٠ المقدم من بعض حضرات النواب المحترمين حول تعديل قانون التقاعد المدني وبعد دراسته قررت توصية المجلس عملا باحكام الفقرة ١- من المادة ٩٥ من الدستور بقبوله واحالته الى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه الى المجلس حسب احكام نص الدستور .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص الاقتراح)

اقتراح برغبة رقم (١)

تاريخ ١٩٧٠/١٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

يعرض موقع هذه العريضة من اعضاء مجلس الامة الاردني بما يلي :-

من الرجوع الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التقاعد المدني المنشور في العدد ٢١٤٧ تاريخ ١٩٦٩/٢/١ من الجريدة الرسمية . وجد ان هذا القانون اغفل من احكامه عضو مجلس الامة الذي اشغل في السابق منصبا وزاريا .

وبما انه ليس من العدل ان يحصر مفعول هذا القانون بعضو مجلس الامة الذي اشغل في السابق وظيفة حكومية وفي العضو الذي اكل خمس عشرة سنة في تلك العضوية فقط ويحرم من اشغل في السابق منصبا وزاريا ، مع ان العمل في مجلس الامة واحد والمسؤولية واحدة .

لذا نرجو ان تكرر واهم اليكم بالعمل على تعديل هذا القانون حسب الصيغة التالية بشمل من كان وزيرا سابقا من اعضاء مجلس الامة وان يمنح هذا الحق اليهم اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون واصداره هذا اذ ترون معاليكم ذلك مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني) ويعمل به ...

(١) يعدل البند (١) من الفقرة (٥) من المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة عبارة (لمن كان العبارة التالية (وزيرا سابقا او)

(٢) يعدل البند (٣) من الفقرة ذاتها باضافة عبارة (في الحالتين السابقتين) العبارة التالية (لمن كان وزيرا سابقا) وباضافة بعد عبارة (حاصل الضرب على) العبارة التالية (٤٨٠) وللاخيرين على).

(٣) يعتبر هذا القانون ساري المفعول اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٩ المنشور في العدد ٢١٤٧ تاريخ ١٩٦٩/٢/١ من الجريدة الرسمية

الاسباب الموجبة

عند الرجوع الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ المنشور في العدد ٢١٤٧ تاريخ ١٩٦٩/٢/١ من الجريدة الرسمية ، المعدل للمادة (٥) من قانون التقاعد المدني تبين انه اغفل في هذا التعديل عضو مجلس الامة ، الذي اشغل في السابق منصبا وزاريا .

هذه المادة

وبما أنه ليس من العدل أن يحصر مفعول ذلك القانون بعضو مجلس الأمة الذي اشغل في السابق وظيفة حكومية وفي العضو الذي آكل خمسة عشر عاماً في تلك العضوية فقط ويحرم من اشغل في السابق منصباً وزارياً، مع أن العمل في مجلس الأمة واحد والمسؤولية واحدة. لهذا وضع مشروع هذا القانون.

نائب الكرك	نائب الكرك
سابا المكنشه	عمران المعاينة
نائب نابلس	نائب جنين
عبد الكريم مفضي	فوزي جرار
نائب معان	نائب عجلون
عاطي أبو الز	سامان القضاء
نائب القدس	نائب القدس
اميل الغوري	محي الدين الحسيني
العين	نائب عمان
عبد الرحمن خليفه	رياض المفلح
نائب الكرك	نائب السلط
عبد الوهاب المجالي	بشاره غصيب
نائب جنين	نائب رام الله
محمد طاهر الكيلاني	علي الرعي
نائب عمان	نائب عمان
محمد المنور الحديد	سليم البيخيت
العين	العين
زهاد الخطيب	صالح المجالي
العين	
عبد الرحيم الواكد	

(ج)

السيد المقرر :-

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ٩٧٠/١٢/٣٠ برئاسة معالي السيد رياض المفلح وبحضور اصحاب المعالي والفضيلة المعروفة السادة المقرر سليمان القضاء ، والاعضاء : سليم البيخيت ، بشاره غصيب ، سابا المكنشه ، عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة . ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ الملائم مجلس الاعيان الموقر والمحال على الاجبة وبعد اعادة النظر بهذا المشروع ودراسة تعديلاته قررت اللجنة توصية المجلس الكريم برفض هذا المشروع بسبب ان ما جاء فيه من مواد قانونية وما تضمنته من تشريعات قد صدرت بالقانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الجمارك والمكوس الذي وافق عليه مجلس النواب بجلسته الثالثة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٩٧٠/١/١٤ . والجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون بناء على ما جاء بقرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر)

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

مادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الجمارك المكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٤١ : يجوز للسلطة أن تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لأي جهة فنية مختصة أخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فيها .

يجوز للمحكمة أن تقبل في معرض البينة التقرير المقدم بنتيجة الفحص والتحليل دون ان يدعى الموظف المختص للمحكمة لاداء الشهادة حول هذا التقرير . تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

مادة ٣ - تعدل المادة (١٤٢) من القانون الاصيل على النحو التالي :

أ - باضافة الجملة التالية الى آخر ماورد في الفقرة الثانية منها . « وان يخفضها التناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة » .

ب - باضافة الجملة التالية الى آخر ماورد بالفقرة (٤) منها كما عدلت بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٠ : « ويجوز للوزير ان ينفق من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقاً للفايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك الشاء مجمعات سكن للموظفين في مراكز الحدود » .

مادة ٤ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

ج - للوزير او من ينبيه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

مادة ٥ - تعدل المادة (١٨١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

ج - لتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

هكذا في الاصل

(د)

السيد المقرر

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣٠ برئاسة معالي السيد رياض المفلح وبحضور اصحاب المعالي والفضيلة والمطوفة والسعادة السادة : المقرر سليمان القضاء - والاعضاء سليم البيخيت - بشارة غصيب - سابا العكنة - عبد الباقي جمو - رزق البطاينة . ونظرت بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية الحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت ما يلي :

١ (مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٢ (مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٣ (مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٤ (مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٥ (القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ادارة املاك الدولة . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٦ (مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٧ (مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٨ (مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٩ (مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة شرطة السينا لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧٠

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة	نص المادة
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٠/١٢/٣٠/البند (١)	تسجيل المادة ٨٠ من القانون الاصيل بالقائه نص الفقرة (١) بما والا اجتماعية منه على : - ١ - بعد عرضها من قبل او حاول ان يحمل شخصاً آخر على ارتكاب جريمة باصطائه تنزوا او بتقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالخطبة او بطبيعة او بغيره .	١ - بعد عرضها من قبل غيره على ارتكاب جريمة باصطائه تنزوا او بتقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالخطبة او بطبيعة او بغيره .
	ب - ان تبعة الخرج من منطقة من تبعة الخرج على ارتكاب الجريمة .	ب - ان تبعة الخرج من منطقة من تبعة الخرج على ارتكاب الجريمة .
	تسجيل المادة ٨١ من القانون الاصيل بالقائه نص الفقرة التالية لها : - ١ - اذا لم يقم الخرج على ارتكاب جريمة او جسيمة الى نتيجة تخففت العقوبة المتيمة في الفقرة السابقة من هذه المادة الى ثلثها .	١ - اذا لم يقم الخرج على ارتكاب جريمة او جسيمة الى نتيجة تخففت العقوبة المتيمة في الفقرة السابقة من هذه المادة الى ثلثها .
	نص المادة (٨١) : يعاقب الخرج او المتخلف : - ١ - الاشغال الشاقة المؤقتة من خمس عشرة سنة الى عشرين سنة اذا كانت عقوبة الخرج الاعدام .	١ - الاشغال الشاقة المؤقتة من خمس عشرة سنة الى عشرين سنة اذا كانت عقوبة الخرج الاعدام .
	٢ - في الحالات الاخرى يعاقب الخرج والمتخلف بعقوبة الخرج الاعدام بعد ان يتحقق عندها من السمس الى الثالث .	٢ - في الحالات الاخرى يعاقب الخرج والمتخلف بعقوبة الخرج الاعدام بعد ان يتحقق عندها من السمس الى الثالث .

مكتبة مجلس النواب

الجلسة الرابعة من الدورة العادية الرابعة ٢ كانون ثاني ١٩٧١

150, 151

الاسباب الموجبة

معلوم ان قانون العقوبات رقم ٩٦٠/١٦ قانون حديث وقد روعي في تقنيته المبادئ الجزائية الحديثة وجاء على غرار قوانين العقوبات المرعية الاجراء في الاقطار العربية المجاورة .

لقد اظهرت التطبيقات العملية لاحكام هذا القانون بعض الثغرات التي رؤي سدها بتقديم هذا المشروع ، ومام ان قانون العقوبات قانون عام وان المصلحة تتطلب دوما ان تكون احكامه متناسبة مع شدة رد الفعل الذي تحدثه الجريمة على الهيئة الاجتماعية لذلك رؤى ادخال بعض التعديلات على النحر التالي :

١ - ان التحريض - الذي لم يفض الى نتيجة - على ارتكاب جريمة غير معاقب عليه في القانون الاصلي مع ان مثل هذا الفعل خطر على المجتمع وسالب للطمأنينة الفردية فينبغي ان يعطى بتشريع جزائي اسوة بالقانون السوري المماثل .

٢ - القانون الاصلي يعاقب على جريمة - اختلاس اموال الدولة - المقررة بالتزوير بعقوبة اخف من جريمة التزوير في الوثائق الرسمية مع ان الجرم الاول لا يتم الا بعد انتهاك حرمة الاوراق او القيود الرسمية .

٣ - ان عقوبة جريمة اختلاس الموظف لاموال الدولة دون ان يكون هذا الاختلاس مقرونا بالتزوير هي اخف بكثير من عقوبة الخادم الذي يسرق مال مخدومه مع ان ولاء الموظف للدولة يفترض بأن لا يكون دون ولاء الخادم لمخدومه .

٤ - كذلك فان جرائم الزنا بالقانون الاصلي تفرق بين عقوبة الاهرب وغير الاهرب ولا تعاقب شريكة الزاني في منزل الزوجية والقواعد العامة الجزائية تقضي بالمساواة بين الفاعل والشريك في مثل هذه الجرائم الهادمة لاركان الاسرة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومأطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٨٠ من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - أ - يعد محرضاً من حمل او حاول ان يحمل شخصاً آخر على ارتكاب جريمة باعطائه نقوداً او بتقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالحيلة والخديعة او بصرف النقود او بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة .

ب - ان تبة المحرض مستقلة عن تبة المحرض على ارتكاب الجريمة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٨١ من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها :

٣ - اذا لم يفض التحريض على ارتكاب جناية او جنحة الى نتيجة خففت العقوبة المبينة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة الى ثلثها .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ١٧٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ١٧٤ :

١ - كل موظف اختلس او وكل اليه امر ادارته او جبايته بحكم الوظيفة من نقود او اشياء اخرى للدولة او لاحد الناس عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة اقلها قيمة ما يجب رده .

٢ - اذا وقع الفعل المبين في الفقرة السابقة بدس كتابات غير صحيحة في القيود او الدفاتر او بتحرير او حلف او اتلاف الحسابات او الاوراق او غيرها من الصكوك وعلى صورة عامة باية حيلة ترمي الى منع اكتشاف الاختلاس عوقب بالاشغال الشاقة خمس سنوات على الاقل وبغرامة اقلها قيمة ما يجب رده .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ٢٨٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ٢٨٢ :

١ - تعاقب المرأة الزانية برضاها وشريكها بالحبس من ستة اشهر الى سنتين .

٢ - الادلة التي تقبل وتكون حجة لاثبات هذه الجريمة هي القيص عليها حين تلبسها بالفعل او الاعتراف القضائي او وجود رسائل او وثائق اخرى مكتوبة .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ٢٨٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ٢٨٣ :

١ - يعاقب الزوج بالحبس من سنة الى سنتين اذا اتخذ له خلية جهاراً في اي مكان كان .

٢ - تنزل العقوبة نفسها بالمرأة الشريك .

المادة ٧ - تعدل المادة ٢٨٤ من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
٢ - لا يلاحق الا الزاني والزانية معاً .

- ٢ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

١ وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

قانون معدل لقانون العقوبات

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون المعاقير المخطرة لسنة ١٩٧٠

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢٠/٧٠/البند (٢)	تعدل المادة ١٦ من القانون الاصلى بالقاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :- ١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه جناية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات ، وبمرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . ويشترط ما يلي :- أ - ما عدا جرائم الاجار بالمعاقير المخطرة او احرارها او تقبلها هذه الفاية يجوز ان يحاكم امام قاضي المصلح كل سجن يرتكب جرما خلافا لاحكام هذا القانون ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بمرامة لا تزيد على الف دينار او كلاهما معاً . ب - لا يعاقب اي شخص لدى ادائه بمقتضى اي نظام صادر بمقتضى هذا القانون او بعدم مراعاة احكام ذلك النظام فيما يتعلق بمسك الدفاتر او اصدار او صرف الوصقات الخيرية على عقاقير يسري عليها هذا القانون ؛ بالحبس دون تغيير بمبلغ غرامة كما انه لا يعاقب بل بفتح غرامة تتجاوز خمسين دينارا اذا اقتضت المحكمة التي نظرت في القضية ان الجرم قد ارتكب بطريق السهر ، وانه لم يكن عمدا لا ارتكاب او محاولة ارتكاب جرم خلافا لما القانون ولم يقتصر في سباق ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق بارتكابه.	نفس الفقرة (١) من المادة ١٦ ١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه جناية يعاقب كل شخص يرتكب اي جرم كهذا من كل جرم يرتكبه بعد ادائه بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات او بمرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار او بكلاهما معاً ، وبمشرط ما يلي :- ١ - بالرغم ما ورد في اي قانون او تشريع آخر يجوز ان يحاكم ذلك الشخص من اي جرم كهذا امام حاكم المصلح ويعاقب عن كل جرم يرتكبه من هذا القبيل بعد ادائه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بمرامة لا تزيد على الف دينار او كلاهما معاً مع العقوبتين . ٢ - لا يعاقب اي شخص لدى ادائه بمقتضى اي نظام صادر بمقتضى هذا القانون او بعدم مراعاة احكام ذلك النظام فيما يتعلق بمسك الدفاتر او اصدار او صرف الوصقات الخيرية على عقاقير يسري عليها هذا القانون بالحبس دون تغيير بمبلغ غرامة ، كما انه لا يعاقب بل بفتح غرامة تتجاوز خمسين دينارا اذا اقتضت المحكمة التي نظرت في القضية ان الجرم قد ارتكب بطريق السهر ، وانه لم يكن عمدا لا ارتكاب او محاولة ارتكاب جرم خلافا لما القانون ولم يقتصر في سباق ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق بارتكابه.

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢٠/٧٠/البند (٢)		المحكمة التي نظرت في القضية ان الجرم قد ارتكب بطريق السهر وانه لم يكن عمدا لا ارتكاب او محاولة ارتكاب جرم خلافا لما القانون ، ولم يرتكب في سباق ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق بارتكابه .

محكمة
العدالة
الجزائية

الاسباب الموجبة

ان المادة ١٦ من قانون العقاقير الخطرة رقم ٩٥٩/١٠ النافذة للمعول قد فرضت عقوبة على مخالفي محكام هذا القانون - وبما ان هذه المخالفات تختلف اختلافاً واسعاً بالنسبة لالماهيها وخطورتها اذ لا يعقل ان يعاقب من يرتكب مخالفة بسيطة مثل (الصيدلاني) الذي يقصر بمسك الدفاتر او اصدار الوصفات المحتوية على عقاقير خطرة بعقوبة جنائية او بغرامة مالية باهظة .

لذا جاء مشروع التعديل باصول مخففة لترتيب المسؤولية العقابية على المخالفات البسيطة وروعي ان تكون العقوبة غرامة مالية او بالحبس الخفيف حسب اختيار القاض .

مشروع

قانون رقم « » لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون العقاقير الخطرة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه جنائية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات، وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار .

ويشترط ما يلي :

أ - ما عدا جرائم الاتجار بالعقاقير الخطرة او احرازها او نقلها لهذه الغاية ، يجوز ان يحاكم امام قاضي الصلح كل من يرتكب جرماً خلافاً لاحكام هذا القانون ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على الف دينار او بكليتا العقوبتين .

ب - لا يعاقب اي شخص لدى ادانته بمخالفة اي نظام صادر بمقتضى هذا القانون او بعدم مراعاة احكام ذلك النظام فيما يتعلق بمسك الدفاتر او اصدار او صرف الوصفات المحتوية على عقاقير يسري عليها هذا القانون، بالحبس دون تخييره بدفع غرامة، كما انه لا يعاقب بدفع غرامة تتجاوز خمسين ديناراً، اذا اقتنعت المحكمة التي نظرت في القضية ان الجرم قد ارتكب بطريق السهو، وانه لم يكن ممهداً لارتكاب او محاولة ارتكاب جرم خلافاً لهذا القانون ولم يفترب في سياق ارتكاب ذلك الجرم او فيما يتعلق بارتكابه .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المهتمسين الزراعيين لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

- ٣ -

حول مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المهتمسين الزراعيين لسنة ١٩٧٠

ملحوظات مجلس النواب

اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٥ المؤرخ في ٣٠/١٢/٩٧٠/البند (٣)	
المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	
تعدل المادة السابعة من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -	
(د) لا يجوز لغير الاعضاء الذين سيدوروا كافة التزائم العادية النافذة حتى تاريخ اجرائ الجمعية العامة حضور جلساتها .	
تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :	
و لا يجوز انتخاب القريب لأكبر من دورتين متتاليتين اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكبر من دورة واحدة .	
تضاف المادة (١٨) مكررة (١٨) مكررة .	
المادة ١٨ مكررة	
تضاف واردات التالية من :	
١ - رسوم الحساب	
٢ - رسوم الاختراذ	
٣ - الاعانات واليات	
٤ - أية رسوم أخرى لها علاقة بالهيئة يقرها مجلس الوزراء بموجب أنظمة يراه على اقتراح مجلس النجاية .	
المادة المعمول بها الآن	
نص الفقرة (د) من المادة (٧)	
د - لا يجوز لغير الاعضاء الذين سيدوروا التزائم الشرعية حتى تاريخ اجرائ الجمعية العامة حضور جلساتها .	
نص الفقرة (د) من المادة (١٥)	
هـ - لا يجوز انتخاب القريب في دورتين متتاليتين ، اما الاعضاء فيمكن انتخابهم لأكبر من دورة واحدة .	
نص ما اصله بالقانون الاصيل	

مكونة من اربعة

وضع هذا التعديل تمهيدا مع قوانين النقابات الأخرى من حيث عدم السماح للأعضاء الذين لم يسدّدوا التزاماتهم بحضور جلسات النقابة وعدم جواز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين وكذلك وجدت النقابة من الضروري توسيع مجال واردتها من الهبات والاعانات والمصادر الأخرى .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين الزراعيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهنيين الزراعيين لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصيلي بالاعاءاجاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
د - "لا يجوز لغير الاعضاء الذين سددوا كافة التزاماتهم العادية للثقابة حتى تاريخ اجتماع الجمعية العامة حضور جلساتها".

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بمايلي : -
ولا يجوز انتخاب الققيب لأكثر من دورتين متتاليتين اما لالاعضاء فيمكن انتخابهم لأكثر من دورة واحدة .

المادة ٤ - تضاف المادة (١٨) مكررة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (١٨) مباشرة : -
المادة ١٨ مكررة :

تتألف واردات النقابة من : —

١ - رسوم الانتساب

١ - رسوم الانتساب

٢ - رسوم الاشتراك

٣ - الاعانات والهبات

٤ - اية رسوم أخرى لمعلقة بالمهنة يقرها مجلس الوزراء بموجب النظمة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

- 4 -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة؟
الجميع موافقون :

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

اجراءات اللجنة القانونية لجلس النواب	المادة ١٢ نظام كاردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ١٢ نص الفرض اليها ملك من املاك الدولة من يه او هيه الى شخص آخر وتحت من بذلك ملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من يه او هيه الى ذلك آخر تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٣٠/١٢/٧٠/البند (٤)	<p>ينبغي ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض — : المادة ١٢ :</p> <p><u>بالمشاه الاملاك التي فرضت او التي ستفرض ما يقع ضمن</u> <u>حدود البلديات او حدود مناطق تنظيم المدن</u> مع الفروض اليها ملك من املاك الدولة من يه او هيه الى شخص آخر وتحت من مباداته بذلك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .</p>	

ملحوظات المجلس النواب
حول مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠

道行 150

الاسباب الموجبة

نصت المادة (١٢) من قانون ادارة املاك الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ على منع المقوض اليه من أي ملك املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ومن مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل ولما كان المقصود من هذا هو المحافظة على اراضي الدولة في المناطق الزراعية الواسعة فقد وجد من الانسب اجراء التعديل المرفق للحيولة دون ايقاف التعامل بين المواطنين في المساحات الصغيرة التي تقوض داخل مناطق البلديات ومناطق التنظيم لغايات السكن والتي يقضي التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني استمرار تحركها وتبديلا لاستمرار النشاط العمراني في المملكة .

مشروع قانون رقم ١٩٧٠ هـ

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٢ : باستثناء الاملاك التي فوضت أو التي ستفوض مما يقع ضمن حدود البلديات او حدود مناطق تنظيم المدن يمنع المقوض اليه اي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ويمنع من مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

- ٥ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ادارة املاك الدولة كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون :

« ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت » .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٣٠/١٩٧٠/ البند (٥)

اسماء اعضاء المجلس النيابي	الاسماء	الاسماء
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (٢٠١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ١ - يجوز او يفرض اية قطعة ارض او ملك للدولة خارج من حدود البلديات وحدود مناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد عن عشرة دونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره . ٢ - يجوز او يفرض اية قطعة ارض او ملك للدولة داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد على الدونم لقاء بدل المثل الذي يقرره .	نص المادة (٤) الوزير بناء على ترشيح من اللذين :- ١ - يجوز ويقوض اية قطعة ارض او ملك للدولة اذا كانت مساحتها لا تزيد على عشرة دونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره . ٢ - يجوز او يفرض اية قطعة ارض او ملك للدولة ولو زادت مساحتها على عشرة دونمات بشرط ان لا تزيد قيمة بدل ماله على مائتي دينار .

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون ادارة املاك الدولة

مكتبة محمد الصادق

الاسباب الموجبة

بما ان قيمة الاراضي والاملاك قد ارتفعت بالآونة الاخيرة ارتفاعا كبيرا واصبحت في تغير دائم ومن الصعب إيجاد ضابط ثابت لها ، فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل ليكون الاعتبار عند التقويض والتأجير لمقدار المساحة لا لمقدار القيمة .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (١) و (٢) منها

والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة خارج عن حدود البلديات وحدود مناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد عن عشرة دونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٢ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد على الدونمين لقاء بدل المثل الذي يقرره .

- ٦ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	السادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة العمل بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٣٠/١٢/٧٠/البند (٦)	تضاف الفقرة (ج) التالية الى المادة (٨) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤ المعدل القانون الاصلي : « - اذا تبين في اية قرية اتبعت تسويتها وجود طريق او حق مرور مرسم على خرائط دائرة الاراضي والمساحة الاصلية بخط مقطع دون ذكر عرض لها على هذه الخرائط للمدير الاراضي والمساحة بعد اجراء التحقيق اللازم ان يقرر مقدار هذا العرض ويكون قراره بذلك قطعي .	ليس لها اصل والقانون الاصلي

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠

مكتبة
مجلس النواب

الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة التي ادت الى وضع هذا القانون هي ان بعض الطرق وحقوق المرور في عدد من القرى التي انتهت تسويتها مرسمة بخط مقطع على خرائط دائرة الاراضي والمساحة ولم يذكر على هذه الخرائط عرضا للطرق او حقوق المرور مما استوجب وضع المشروع تحاشيا للاعتداء عليها من المجاورين ولمعرفة عرضها ليتمكن المالكون التصرفت باملاكهم دون الاعتداء.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تساريف لشهره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الفقرة (ج) التالية الى المادة

(٨) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون الاصلي :-

ج - اذا تبين في اية قرية انتهت تسويتها وجود طريق او حق مرور مرسوم على خرائط دائرة الاراضي والمساحة الاصلية بخط مقطع دون ذكر عرض لها على هذه الخرائط فلمدير الاراضي والمساحة بعد اجراء التحقيق اللازم ان يقرر مقدار هذا العرض ويكون قراره بذلك قطعيا .

- ٧ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠ كماورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٠/١٢/٣٠ /البند (٧)	تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بنسب التالي (١) من الفقرة (١) على ان يتغير ما جاء في البند (ب) التالي تصد الفقرة (١) .	نص الفقرة (١) من المادة (٥) ١ - يوافق مجلس القرية من : أ - مختار او مختير القرية بحكم منصبه او منصبهم ب - عدد من الاشخاص لا يقل عن الثلاثة ولا يزيد على الاثني عشر ، وفاقدا لا يجلسه متصرف اللواء من وقت الى آخر ينتخبون من الاشخاص القيمين عادة في منطقة القرية بالطريقة التي يقررها متصرف اللواء من وقت الى آخر . النج .

هكذا من الأصل

الاسباب الموجبة

نصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون الاصيل ، على اشارك مختار القرية بحكم مناصبهم في مجلس القرية .
وحيث وجد ان المختار قد لا تتوفر فيه الشروط لعضوية المجالس القروية ولكي لا يكون تعيينهم الزاميا فقد روي تعديل المادة المشار اليها بهذا الشكل .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون

الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بحذف البند (أ) من الفقرة (١) على ان يعتبر ما جاء في البند (ب) التالي تنمة للفقرة (١) .

- ٨ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٧٠/٧٠/البند (٨)

الهيئات الاجتماعية
القانونية مجلس النواب

المادة ٤ - كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد

يعدل اسم القانون الاصيل بحذف كلمة (الخيرية) منه بحيث يصبح (قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية) .

تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل على النحو التالي :-

أ - يُلغى الاستثناء الوارد بعد تعريف حارة (هيئة اجتماعية) .

ب - يضاف التعريف التالي الى آخر المادة :

« ويقصد بمحارة الجمعية العادية او الهيئة العادية - اي هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص او اكثر غرضها تقديم او تنظيم الخدمات للمواطنين او لاي مجموعة منهم عالم تضمه اهداف الجمعيات الخيرية والادوية الرياضية والثقافية والاجتماعية او الحركات الكشفية والارشادية .

المادة ٤ - يتولى وزير الداخلية الصلاحيات المطلوبة لوزير الشؤون الاجتماعية بموجب القانون الاصيل فيما يتعلق بالجمعيات العادية والهيئات العادية .

المادة المسمول بها الان

قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية
نص المادة (٢)

ويقصد بمحارة (هيئة اجتماعية) كل هيئة مكونة من سبعة اشخاص او اكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء كانت تسمى بالجمعيات

علمية او ثقافية او تدرسية او خيرية او فنية ويشمل هذا التعريف

الراكر الاجتماعية والفرق الفنية والسريرية والمهنية والجمعية

ومعاهد الثقافة الخاصة على ان يكون هدفها خدمة المجتمع دون سوا

الربح المادي واقتسامه او تحقيق اية منافع شخصية او تحقيق اية

اهداف سياسية ويستثنى من ذلك الجمعيات والهيئات الدينية او

الطائفية او العرقية او القبلية او الرباط او العرادي او الجمعيات

الخاصة بصحاب الدين .

ليس لها اصل بالقانون الاصيل .

مكتبة
مجلس النواب

الأسباب الموجبة

لما كان قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ قد جاء خلوا من تنظيم شؤون الجمعيات العادية غير الخيرية ويعتبر ذلك نقصا من الضروري تلافيه لحاجة المجتمع لمثل هذه النشاطات الاجتماعية خاصة وان هناك طلبات عديدة لتشكيل مثل هذه الجمعيات والهيئات العادية فقد وضع هذا التعديل لتلافي هذا النقص .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل اسم القانون الاصيل بحذف كلمة (الخيرية) منه بحيث يصبح (قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل

على النحو التالي :

أ - يلغى الاستثناء الوارد بعد تعريف عبارة (هيئة اجتماعية) .

ب - يضاف التعريف التالي الى آخر المادة :

ويقصد بعبارة الجمعية العادية او الهيئة العادية - اي هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص او اكثر غرضها تقديم او تنظيم الخدمات للمواطنين او لاي مجموعة منهم مما لم تشملها اهداف الجمعيات الخيرية والالدية الرياضية والثقافية والاجتماعية او الحركات الكشفية والارشادية .
المادة ٤ - يتولى وزير الداخلية الصلاحيات المتوسطة بوزير الشؤون الاجتماعية بموجب القانون الاصيل فيما يتعلق بالجمعيات العادية والهيئات العادية .

- ٩ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اشرطة السينما لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الايام الموقر » :

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٣٠/١٢/٧٠/البند (٩)	يعدل القانون الاصيل حسبما عدل بالقانون رقم ١٩٦٢ بحذف عبارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتربية والاثارة والاصحافية كما بعبارة (وزير الثقافة والاعلام) .	رئيس الوزراء - المدير العام للتربية والاثارة

ملحوظة مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اشرطة السينما لسنة ١٩٧٠

مكتبة
مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لما كان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ المعدل للقانون الاصيل قد نقل صلاحيات وزير الداخلية في المراقبة الى المدير العام للتوجيه والانباء الذي كان مرتبطاً حينئذ برئيس الوزراء ، ولما كان التعديل المذكور قد اعتبر الاشرطة السينائية (كما هي بالفعل) من الوسائل الاعلامية الهامة ، ونظراً لاستيعاب (وزارة الثقافة والاعلام) مهام ١٠ كان يلعب سابقاً (المديرية العامة للتوجيه والانباء) فقد وجد من المناسب نقل صلاحيات رئيس الوزراء الى تلك الوزارة المختصة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينما

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينما لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون الاصيل حسبما عدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بحذف عبارة (رئيس

الوزراء - المدير العام للتوجيه والانباء) - ايضاً ووردت فيه والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الثقافة والاعلام) .
٦ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة .

السيد الرئيس :

تتلى المشاريع الواردة .

السيد الامين العام :

ورد لنا مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ وهو من اختصاص اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته للجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

الجلسة القادمة يوم الاثنين الموافق ١٩٧١/١/٤ الساعة العاشرة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد وصفي التل والآن ارفع الجلسة .
(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

امين عام مجلس الامة

هاني فبر

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الامة : الاستاذ هاني فبر
- ٢ - اعد وروى وقام بتنظيم هذا العدد والوقائع التابعة له هيئة مؤلفة من : السادة خليل عصفور وعبدان يعون ومأمون ابو عزام
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة السيد : وليد النجدادي

وقائع العدد

(٤)

•••••

اقام رئيس مجلس النواب عطوفة السيد كامل عريقات حفلة غداء تكريمية كبرى بعد ظهر يوم السبت الموافق ١٩٧١/١/٢ في فندق الاردن بعمان تكريماً لدولة المجاهد العربي الكبير السيد الباهي الادغم رئيس اللجنة العربية العليا ولاعضاء اللجنة من مدنيين وعسكريين ، وقد دعي لهذا الحفل التكريمي الكبار اصحاب الدولة والسماحة والمعالين والطوفسة والسعادة : رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الوزارات السابقين والاعيان والنواب وكبار رجال القصر والديوان الملكي العالي والوزراء السابقين وكبار رجال الدولة والجيش والامن العام واعضاء منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية ورجال الدين والطوائف ورجال السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي والمؤسسات والشركات والبنوك والاشارة والوجهاء والتجار والتقايات وبعد انتهاء حفلة الغداء تبودلت الكلمات حيث القى عطوفة السيد كامل عريقات كلمة وردت دولة السيد الباهي الادغم كلمة وفيما يلي نصهما :

هذه هي الاصل

كلمة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس مجلس النواب

دولة المجاهد الكبير السيد الباهي الادغم

باسم الشعب الاردني في ضفتي المملكة ارحب بكم اجمل ترحيب واحييكم احسن تحية في بلادكم الصامد وبين اهلكم وذوكم الصابرين المجاهدين وتقدم لدولتكم واخوانكم اعضاء اللجنة العربية العليا الموقرة من مدنيين وعسكريين للجهود المشرفة الموقفة التي بذلتوها لازالة اسباب الخلاف واعادة السلام والوثام الى ربوع هذا الوطن .

وبهذه المناسبة فاننا نحني فخامة المجاهد الاكبر الرئيس الحبيب يورقية لمبادرته العربية الخيرة لعقد اجتماع الملوك والرؤساء لهم جزيل شكرنا واحترامنا خاصين بالذكر المغفور له فقيد الامة العربية للرئيس جمال عبد الناصر .

لقد اجتمع في هذا الحفل الكريم تحية من ابناء الاردن الذين صمموا على الصمود للدود عن حياضه وصيانة وحدته ، ويوسفنا ان تحول الظروف دون اشتراك اخوان لنا اعزاء يقيمون في الضفة الغربية ليشتروا معنا في تكريركم .

ان شعبنا الذي آمن بالوحدة المقدسة بين الضفتين لن يتنازل اطلاقا عنها ويشجب ويحارب كل دعوة للفرقة والانقسام كما يقاوم بعناد كل محاولة يقوم بها الاعداء وذوو الاغراض والاهواء لصدع كيان الاردن وانشاء ما يسمى بدولة فلسطينية لا تعدو ان تكون آلة بيد الاعداء وركيزة لتقويض المسيرة العربية .

ونؤكد لكم ولابناء امتنا العربية بان هذا البلد الذي يتحمل العبء الاكبر من الكارثة المفاجئة التي ازلهما بناء الاعداء والصارهم سيظل واقفا بصلابة وإيمان يدافع في الخط الاول من دنيا العروبة بقيادة مليكه وقائده جلالة الملك الحسين المعظم .

كما اننا نتطلع من هنا بعين الاكبار والتقدير والتأييد لجيشنا العربي الاردني الباسل درع هذا الوطن وسياجه والى اخواننا وابنائنا الفدائيين المجاهدين الذين تعلق عليهم الآمال الكبيرة في التعاون والالتحام الاخوي الصادق مع اخوانهم رجال الجيش الاردني البواسل وسائر المجاهدين لخوض المعركة مع الاعداء جنباً الى جنب في سبيل استعادة الوطن السليب والنقاذ مقدساته .

ونختاماً نكرر لكم تحيتنا وشكرنا والسلام عليكم .



عطوفة السيد كامل عريقات

رئيس مجلس النواب يلقي كلمته

هكذا جنة النحل

كلمة دولة الباهي الأدهم

يسعدني ويشرفني هذا اللقاء الأخوي الذي أتيت لى الفرصة أثناءه لا تعرف على الكثيرين من رجالات البلد والمناضلين في سبيل تحقيق آمالنا وأماننا واسترجاع أوطاننا وإعلاء كلمة جمعت بيننا الأوهى استزداد الكرامة والعزة والمجد لهذا الجيل من ابتائنا وتحقيق الأزدهار والحرية والمناعة للجيل القادم الذي له علينا حقوق ولنا نحوه واجبات .

ومما يثلج فؤادي أن أستمع إلى الكلمات النابعة عن مشاعر التضامن والترابط ومشاعر العروبة الحقة السليمة التي يتحدث بها بعضنا وعملاً النوادي صداها ويتجاوب معها جميع أفراد هذه الأمة التي ننتمي إليها .

إن لقاءنا في الواقع له مغزاه العميق وله أثره البعيد . إن دواعي القنطة هذا التكريم وهذه الخشونة لكن من دواعي الاعتزاز مما يبعث على المزيد من الإيمان أن نذكر في مثل هذا اللقاء الواجبات الثقيلة التي لا بد لكل مسؤول أن يراعها وأن يؤدي ما تستحقه من عناية في هذا الظرف العصيب الذي تعيشه الأمة العربية بأسرها .

نلتقي اليوم لتعيد للأذهان الميثاق الذي اجتمع من أجله الملوك والرؤساء العرب في القاهرة ذلك الميثاق التاريخي الحيوي الذي وقفنا إليه المولى سبحانه وتعالى والذي نحن هنا في الأردن بموجب ما يقتضيه هذا الميثاق من خطوات أساسية من مراحل لا بد أن نقوم بها وأن نجتازها بالفعل قنما بما عليه الواجب وما يزال عليه علينا من عمل لاصلاح ذات البين .

وقد وقفنا الله إلى قطع مراحل وإلى تحقيق نتائج إيجابية مشجعة على المضي قدماً نحو المزيد من توحيد الصف والجهد والعزائم . ولا يكون توحيد العزائم والجهد إلا إذا التأم الصفوف وتقاربت القلوب وتركنا صفحة الماضي لأهلها بل تمزيقاً حتى لا يبقى في أذهاننا إلا ما عليه الواجب بالنسبة للمستقبل .

إن مصير هذه الأمة مشترك فن باب أولى أن يكون لنا تفسير هذه المنطقة مصيراً مشتركاً بين أبنائها أيضاً . فكيف نتخلى عن واجب الترابط والتضامن وما تحمله عليه هذه الظروف العصيبة التي نعيشها اليوم وما تحمله علينا من توحيد الكلمة ومن تنسيق الجهود ونجاوز الصعوبات حتى نرتقي شيئاً فشيئاً إلى معالجة القضايا الحيوية .

ونحن هنا نرحب بالنوايا الخالصة الخالصة ونسجل الجهود التي قامت بها حكومة جلالة الملك من جهة وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى . وأنني أود أن أذكر بهذه المناسبة الدور الفعال الذي قامت به ولا تزال تقوم به القوات المسلحة الأردنية في سبيل راب الصدع والقضاء على مخلفات المأساة التي عشناها مؤخراً كما يحذر في أن أشيد بالجهود والنوايا التي لستها شخصياً وأمسها أعضاء اللجنة العربية من اخواننا الفلسطينيين لمساعدتنا في أداء المهمة التي عهد بها إلينا الملوك والرؤساء .



دولة السيد الباهي الأدهم

رئيس اللجنة العربية العليا

هكذا منذ البداية

يا اخواني . . هذه المهمة مهمة ثقيلة صعبة لا اقول ذلك تمجيذا للعمل الذي قننا به . التاريخ سيسجل في المستقبل ، وانتمى ان يكون ذلك في المستقبل القريب هذه المعجزة التي حققت والتي اسهمنا في تحقيقها ترجع الى النوايا والاخلاص من قلب مواطني وسكان ومسؤولي هذا البلد واقبول ذلك لان نجاح المهمة يتوقف على العمل المشترك وعلى التضحيات والتجاوز والتسامح .

ولا بد ان نتعاون على انتهاء هذه المهمة على الوجه الاكمل الذي يرضي الضمير ان الاستقرار في هذا البلد وتضامن المواطنين فيه شرط اساسي لنجاح الخطة سواء كانت سياسية او دبلوماسية او عسكرية فرجائي بهذه الكلمة القصيرة ان تستجيبوا لهذا النداء وهو صادر عن صرخة الضمائر العربية قاطبة وعن ارادة الملوك والرؤساء العرب . فكلنا يرجو ويتطلع الى اليوم الذي نشهد فيه الوثام يحل محل الشك والريبة . واليوم الذي يمكن لنا فيه ان نصرح وضامنا مقتنعة باننا فعلا اتممنا الرسالة والمهمة التي كلفنا بالعمل من اجلها وتحقيقها وتكون بذلك قد اقننا البرهان للعالم بأسره لا لخصومتنا واعدائنا فحسب بل للاملا اننا قادرون ولنا عاجزين عن تحقيق هذا الحد الادنى من التعاون والانسجام والترابط حتى تكون الامة العربية جديرة بالتقدم والاحترام وان يحسب لها حساب .



هذا هو الأصل